المحور الثالث: استراتيجيات مواجهة الفساد (إطار نظري)

عند تعريف الفساد على أنه إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، تجدر الإشارة إلى أنه مهما كانت النقاشات الأكاديمية المتعلقة بهذا التعريف، فإن مظاهره تتراوح من قبول الأموال أو المدفوعات غير القانونية الأخرى لمنح العقود إلى تعويضات الدعم التشريعي أو التدخل في عملية العدالة. كما تشمل أشكال الفساد أيضًا المبالغة في الأسعار، وإنشاء مشاريع وهمية أو عمليات الاحتيال في تقدير الضرائب.[1]

وفي هذا الصدد تطرقت العديد من الأدبيات المتعلقة بالسياسة والتحديث والتنمية الاقتصادية إلى تفاقم السلوكيات الفاسدة، عن طريق الحصول على المنافع غير القانونية من قبل السياسيين والمسؤولين العموميين من خلال إساءة استخدام سلطاتهم.[2] وتماشياً مع ذلك، أصبح يُنظر إلى مكافحة الفساد في مختلف الأدبيات على أنها أمر بالغ الأهمية، إذ يمكن للأنشطة الفاسدة أن تدمر جميع أنواع السياسات والبرامج الحكومية، وتعوق التنمية، وتؤثر سلبًا على الأفراد و مختلف الفئات الاجتماعية.

وبالتالي تنامى خطاب مواجهة الفساد وتعددت طرق واستراتيجيات مكافحته، ويمكن تصنيف مختلف تدابير السيطرة على الفساد ومكافحته إلى الاستراتيجيات التالية:

أولا: الاستراتيجيات المجتمعية

تؤكد هذه الاستراتيجيات على المعايير الأخلاقية والتعليم واليقظة العامة. وهناك اتفاق عام بين الدارسين على أنه لا يمكن لأي إجراء من إجراءات المواجهة أن يكون فعالاً إذا كان المجتمع ككل لا يقبل ويعزز معايير معينة للسلوك فيما يتعلق بالملكية العامة والإنصاف.

[1] - Alan Doig, "Good Government and Sustainable Anti-Corruption Strategies: A Role for Independent Anti-Corruption Agencies?", **Public Administration and Development**, Vol.15, Issue.2, 1995, p 152.

[2]- للمزيد من التفاصيل حول السلوكيات الفاسدة للسياسيين والمسؤولين العموميين، راجع:

- Robin Theobald, **Corruption, Development, and Underdevelopment**, Hampshire and London: The Macmillan Press LTD, 1990.

ثانيا: الاستراتيجيات القانونية

تشمل الإجراءات والقواعد القانونية التي تحظر الأنشطة الفاسدة، وهي موجودة في جميع البلدان تقريبًا. وبشكل عام، تتشكل أنشطة الموظفين العموميين من خلال القواعد التي تشمل جمع الأسس السياسية، وقبول الهدايا، والكشف عن الأصول والالتزامات، وتضارب المصالح. ومع ذلك، فإن العقوبات القانونية لا يمكن أن تكون فعالة إلا في ظل وجود استراتيجيات تكميلية مثل: زيادة العقوبات على الفساد، ووجود مؤسسات تدقيق وتحقيقات مستقلة، ووجود نظام قضائي مستقل، وتوفر إصرار وعزيمة من طرف الحكومة لكبح الفساد.[3]

ثالثا: الاستراتيجيات الاقتصادية (استراتيجيات السوق)

قام العديد من الباحثين بتقديم مجموعة من الاستراتيجيات ذات الطابع الاقتصادي وهي استراتيجيات السوق، وحجتهم في ذلك أن الفساد يتعزز بتدخل الحكومة في الاقتصاد والجمود البيروقراطي. وفي ظل هذه الظروف، ستكون النتيجة عدم توازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات، والحالات التي يتجاوز فيها الطلب العرض يؤدي إلى نشاط فاسد. وبالتالي، تتمثل الإستراتيجية الموضوعة للقضاء على الفساد في السماح لقوى السوق بالعمل دون تدخل حكومي.

رابعا: الاستراتيجيات السياسية

تعزز الاستراتيجيات السياسية القضاء على أنشطة الفساد من خلال توجيه الانتباه إلى ثلاثة اهتمامات أساسية هي: السلطة، الوصول إلى العملية السياسية، والإصلاحات الإدارية. ففيما يتعلق بالسلطة، فإن أحد التكتيكات المقترحة هو وضع القرار الرئيسي في أيدي اللجان بدلاً من الفرد. علاوة على ذلك، فإن فرص الانخراط في أنشطة فاسدة سوف تتضاءل إذا تم سن جميع القوانين بشكل أكثر دقة، مما لا يسمح بأي شيء لتقدير السلطات.

ووفقًا "لكيت جيليسبي" Kate Gillespie و"جوين أوكروكليك" Gwenn Okruhlik، تركز إستراتيجية أخرى لمكافحة الفساد على تعظيم وصول الجمهور إلى عملية صنع القرار. بالإضافة إلى ذلك، يقترح بعض الباحثين أن المشاركة الكبيرة للمواطنين في العمليات السياسية تمنع الوكالات الرسمية من أن تصبح معزولة، وبالتالي تقلل من فرص السياسيين في جمع أو الحصول على مزايا غير قانونية. وأخيرًا، يؤكد أولئك الذين يجادلون لصالح الإصلاح الإداري على تثبيط السلوك الفاسد من خلال زيادة فوائد

[3] - Kate Gillespie and Gwenn Okruhlik, "The Political Dimension of Corrupt Cleanups: A Framework for Analysis", **Comparative Politics**, Vol. 24, No. 1, Oct 1991, p 81.

السلوك غير الفاسد (على غرار زيادة الرواتب والمعاشات التقاعدية والتدريب) والمراقبة العدائية المتبادلة بين الوكالات الحكومية.[4]

كجزء من الإستراتيجيات السياسية والقانونية، أصبح إنشاء وكالات مكافحة الفساد أحد أشهر الاستجابات والإجراءات الحكومية في العقود الأخيرة. حيث بدأ تاريخ وكالات مكافحة الفساد في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي عندما أنشأت سنغافورة لجنة لمكافحة الفساد واستمرت مع مكتب "هونج كونج" The Hong Kong Bureau واللجنة المستقلة "لنيو ساوث ويلز" The New South Wales Independent Commission، ويمكن تفسير حقيقة أن هذا النوع من المؤسسات جديد نسبيًا من خلال حقيقة أن الفساد أصبح معترفًا به على نطاق واسع باعتباره خللاً مهمًا في الإدارة العامة فقط في القرن العشرين.[5] علاوة على ذلك، تعتبر الأدبيات وكالات مكافحة الفساد في "هونغ كونغ" و"نيو ساوث ويلز" وفي بقية الدول الأخرى أمثلة ناجحة لإنشاء وكالات قوية ومركزية في هذا المجال وتعميمها في باقي دول العالم التي تعاني من انتشار الفساد على غرار الجزائر.

[4] - Ibid, p 82.

[5] - Patrick Meagher, "Anti-corruption Agencies: Rhetoric Versus Reality", **The Journal of Policy Reform**, Vol.8, No.1, March 2005, p.p 70-75.